

دخول مجلس الوزراء في الوضع الحالي :

نرى ان البنك المركزي اسهم في العديد من المحاولات لحل أزمة تذبذب سعر الصرف وذلك من خلال المنشورات التي حاولت ان تحمى من هذا التذبذب ولكن الوضع من سوء الى اسوأ وانه لطالما سهر موظفي البنك على ان يصبح بغداد افضل ولكن الظروف الاقتصادية حالت دون ذلك حتى على المستوى العالمي لوجود الازمة العالمية التي لازالت تؤثر على اقتصاديات الدول الغنية والنامية وذلك لأن المشكلة في الأساس عالمية وان الحظر الاقتصادي علي السودان لازال يؤثر سلبا على الاقتصاد السوداني ونحن نقارب علي العشرين عاما من الحظر .

وان أغلب الاقتصاديين ينادون بالانتاج والانتاجية لملاقاة النقصان في الموارد وذلك لزيادة الصادرات و التي من خلالها تستجلب العملة الصعبة (الدولار) للبلاد .

في المنتدى المصرفي الاول لجامعة السودان العالمية كان مقترح التحول الى عملة جديد بدلا عن الدولار وكان المقترح اليوان الصيني وذلك نسبة لحجم الاستيراد من جمهورية الصين والذي يمثل نسبة كبيرة تقارب 80% من اجمالي الواردات بالميزان التجاري واقترحت ايضا نظام التسويات الاتية بين الدولتين كما فعلت قطر وسلطنة عمان والبرازيل وفنزويلا .

ولزيادة الانتاج لابد من توفر عوامل الانتاج اي البنية التحتية (الطرق والمواصلات والتي سعت وزارة النفط بتحسينها من خلال الاتفاقيات وإعادة تشغيل القطارات) وايضا توفير المواد الخام المستوردة للتشغيل و هو الامر الذي يجعل من زيادة الانتاج بصعوبة ولا بد من توفير البنية التحتية من خلال التمويل الحكومي واستخدام (نظام البوت) وذلك لان القطاع الخاص ليس لديه المقدرة علي الاستثمار طويل الاجل نسبة لضعف الاستثمار الاقتصادي فكل هذه المقترحات تجعل من موقف البنك المركزي ومحاولاته الجادة والمستمرة في مواجهته كل هذه الضغوطات ومحاولاته المستمرة لتشجيع البنوك التجارية لجذب الودائع من خارج القطاع المصرفي لداخله.

ايضا كانت عائقا مستمرا. وعدم التنسيق الكافي بين البنك المركزي ووزارة المالية في وضع السياسات الاقتصادية وصادية وكذلك الوزارات المختلفة بمختلف مسمياتها.

ولذلك لابد من تضافر الجهود والإسهام مع البنك المركزي لتنفيذ ورسم خطته التي تتوافق مع الوضع الاقتصادي ادي وذلك من خلال اصدار قرار سيادي من الجهات العليا مجلس الوزراء بتكوين هيئة او لجنة مستمرة بقرار البنك المركزي و وزاره المالية لاعادة تقييم المنشورات واللوائح التي اصدرت لحلول مؤقتة وظروف مختلفة حتي لا تتناقض مع بعضها البعض حتي ولو اضطرت الي تغيير القوانين نفسها التي جعلت لتنظيم المجتمع من خلال المراسيم الدستورية التي تحفظ للمواطن حقه وللدولة هيبتها كيف ونحن سلة غذاء العالم

العمالة الاجنبية في القطاع المصرفي السوداني :-

الكفاءة الوظيفية و المعترف بها خارجيا من الكفاءات الوطنية التي تعمل في دول المهجر والتي تأسست من ا لواقع المصرفي والمالي الوطني و التي ساهمت في العديد من البلدان الاجنبية في وضع اللبنة الاساسية للنظام المصرفي الاسلامي و التي تأسست من واقع التطبيق المصرفي بالسودان ولازالت الدول العربية تبحث و تتفكر في التجربة السودانية في المالية الاسلامية.

و ان النظام المالي الاسلامي السوداني النموذج في كل الابحاث و في كل المناسبات و المؤتمرات والمنظمات و المجلس (IFSB) والهيئات الاسلامية علي سبيل المثال لا الحصر مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا (العام للبنوك و المؤسسات المالية بالبحرين و العديد من المؤسسات المالية الاسلامية العالمية التي تعتمد علي خبراءنا المصرفيين وتعترف بهم لوضعهم المميز وسمعتهم المالية ذات الكفاءة العالية. وفي الخليج العربي بل العالم العربي والاسلامي يمتاز السوداني اي الخبرات الوطنية بالصفه الاساسية الامازة و كونه مصرفي تعجز العبارات عن وصفه وذلك للميزات التي يتمتع بها من واقع التدريب و تطبيق سياسات و لوائح بنك السودان المركزي والخبرة التي تكاد أن تتجاوز أربعين عاما من التطبيق للمالية الإسلامية وان الجهاز المصرفي الوحيد في العالم الذي يقوم بتطبيق المالية الإسلامية بالكامل.

و على الرغم من ذلك نجد ان نسبة ليست بالقليله من العماله الاجنبية(الموظف غير السوداني) التي تعمل في مجالنا المالي و بمبالغ دولاريه هائلة تجاوزت ال عشرة مليون دولار سنويا تقريبا والتي تمثل حوالي ستون مليون جنية سنويا بالسعر الرسمي وحوالي 140 مليون جنية (مليار بالقديم) بالسوق الموازي (السوق الاسود) اي اذا قارناها مع رأس مال المصرف المصرح له من قبل البنك المركزي وبعد سياسة توفيق الأوضاع توافق تماما رأس مال مصرف محلي جديد و إذا قارناها برأس المال الأجنبي خلال 3 سنوات تساوي مصر ف أجنبي جديد وكم تساوي من حصيلة قيمة الدواء والسلع الضرورية ؟؟؟

وقد يقول البعض هي سياسة المصرف التجاري الخاص وهذا صحيح ولكن أقول أن المبالغ تدفع بالدولار بدلا عن العملة الوطنية كما في سائر البلدان التي تحتاج لمثل هذا النوع من العمالة للندرة أو للمعرفة لإدارة رؤوس الأموال الكبيرة وهذا غير موجود بالسودان لأن حجم رأس المال في المصارف السودانية ضعيف إذا ما قارناه بالمصارف العالمية بالخارج وان الخبرات التي تأتي من الخارج ليس لها أي دور فاعل في الاقتصاد السوداني و إنما العكس تماما وذلك لأن استخدام العمالة الوطنية اي إعادة تدوير النقود داخل الدولة وليس التحويل للخارج.

وان السياسة المالية بالبنك المركزي كانت سابقا تعطي البنوك الأجنبية فقط حق تعيين المدير العام كاجنبي ولكن في فترة اتفاقية السلام والاستقرار النسبي للاقتصاد وتوفر العملة الأجنبية سمحت السياسة النقدية لبنك المركزي لحوالي 10% من العمالة للبنوك الأجنبية تكون لغير السودانيين!!! أما الآن فالوضع تغير كثيرا وأصبحت الهجرات الي الخارج في زيادة مستمرة للبحث عن العمل خارج السودان

وان نوعية العمالة بالقطاع المصرفي السوداني تنحصر في جنسيات عربية تتفوق عليها خارجيا من حيث الكفاءة فهل هم يتفوقون علينا في المالية الإسلامية وتاريخنا المميز فيها داخليا ؟؟؟؟

اني اري استنزاف للموارد ليس إلا و ان هذا الوضع سابقاً ليس له الاثر الكبير نسبة للموارد المميزه للدوله اما الان الكل يعلم معاناه الاقتصاد في عمليات الصادر و جلب الموارد الخارجية و ان الاستيراد اصبح له اولويات كالمواد الضرورية و الأدوية و لذلك فان شح النقد الاجنبي و الفارق الكبير بين السعر الرسمي و السعر الموازي الذي يصل للضعف او أكثر .

لابد للبنك المركزي ان يقف عندها ليعطي الاولويات حقها و الاجابة على هذه الاسئلة؟

- 1/ هل الخبرات المصرفية المحلية غير كافية لتغطية العجز في العمالة؟
- 2/ و هل حجم القطاع المصرفي يحتاج لمثل هذا النوع من العمالة الاجنبية؟
- 3/ و هل حجم المبالغ التي تدفع لمثل هذا النوع من العمالة يتوازن مع العمالة المحلية؟
- 4/ و هل الحاجة للمناصب العليا في البنوك التجارية ان تكون بنسبة عالية جداً اجانب؟
- 5/ و هل يصعب للبنك المركزي ان يضع لوائح و سياسات لمثل هذا النوع من العمالة اللاجنبية؟
- 6/ و هل تم مراجعة حجم المبالغ المحولة للخارج ومقارنتها مع اجمالي المرتبات و المخصصات التي تمنح للعمالة الوطنية؟؟

7/ و لماذا تكون الادارة العليا كلها او الحجم الاكبر اجانب؟

وهل النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والمقدرة 10% لها تقرير سنوي عن التغيير والاضافة؟

وهل حجم المرتبات التي تدفع لهذه العمالة محددة ومرصوده؟

وهل يتم مراقبة المبالغ بالعملة الأجنبية التي تدفع لهم بحيث لا يتم بيعها في السوق الموازي؟

ولماذا تدفع اساسا بعملة غير العملة الوطنية المحددة بالسعر الرسمي؟؟؟

هذه بعض التساؤلات التي لا بد من التفكير فيها وعمل دراسة مستفيضة عن أهمية وجودهم من عدمها واستحضار أن أكبر بنك من حيث حقوق الملكية في العالم أن المدير الإقليمي والمسئول عن أفريقيا بشكل عام هو سوداني الجنسية للكفاءة والدراية وان بعض البنوك الأجنبية إدارتها بالكامل سودانيين وهي تتمتع باستقرار وتطور ملحوظ .

و ما يقلقتي الهجرة المستمرة للعمالة المحلية للخارج سواء من القطاع المصرفي و القطاع المالي بشكل عام و استخدام عمالة اجنبية بأضعاف ما يحصل عليه العمالة المحلية لا بد من النظرة المستعجلة لمثل هذا النوع من التوظيف ومراجعة السياسة النقدية ليس بانتظار العام القادم 2017 بل بمنشورات كمثّل المنشورات التي سمعنا عن مثل هذا النوع من العمالة أن تكون 10%.

من خلال تحليل الودائع المصرفية بالعملة المحلية والبالغ قدرها 52.871 مل:Dr:taha [١٧/١٢ ٠٨:٨ ص] يون نصيب البنوك الاجنبية منها حوالي 14.1% حسب نشرة المعلومات المصرفية باتحاد المصارف السودانية

يناير/ديسمبر 2015 والعرض الاقتصادي والمالي /بنك السودان المركزي وايضا لها نصيب مقدر من الودائع بالعملة الحرة تقريبا أكثر من 12% من اجمالي الودائع المصرفية بالعملة المحلية والحرة والبالغ عددها بنهاية ديسمبر 2015م حوالي 63.885 مليون.

اي ان رأس المال الأجنبي للمصارف بالسودان نسبة كبيرة منه عبارة عن احتياطي قانوني ومبالغ بالعملة الصعبة محتفظ بها بالبنك المركزي وأن استثماراتها بنسبة كبيرة في الاستثمار غير المباشر ولذلك التوجيه لابد أن يتم للزراعة والصناعة وتشجيع الصادر والتنمية الاقتصادية وعدم السماح لمثل هذه البنوك باستقطاب الودائع الحكومية أو العمليات الاستثمارية الحكومية بالعملة المحلية ولا بد من زيادة رأسمالها أسوة بالبنوك الأجنبية في اي دولة عربية ولو تم احتساب العائد علي هذه البنوك لنجد أن فترة استرداد رأس المال أقل مما هو متوقع وان كان غير ذلك فلماذا كل هذه الرواتب الدولارية العالية وذلك لأن هذه البنوك تستثمر بارباحها داخل السودان ان ما أعنيه عن دور العمالة غير السودانيين في القطاع المصرفي ضعيف جدا وذلك لضعف الدور الذي تقوم به البنوك الأجنبية نفسها في التنمية الاقتصادية وذلك لضعف رأس مالها

وان البنوك الأجنبية تنافس البنوك الوطنية في الودائع المصرفية المحلية اي انها غير موجه التوجيه السليم لذلك تأتي عبارة لا حاجة للعمالة غير السودانيين وذلك لأن المنتجات التي تستخدمها هذه البنوك ليست بالشعباء الجديدة علي القطاع المصرفي السوداني وان الكفاءات الوطنية هي التي تدير هذه المنتجات وما علي هذه العمالة الأجنبية إلا التوقيع (اي امضاء نابليون) ويتعاطون المبالغ الدولارية العالية وكأنهم هم السكان الأصليين الأمر الآخر أن هذه العمالة تنحصر في دول ليس هم أصحاب هذه البنوك إلا القليل منهم وان هذه الدول التي ينتمون إليها الأغلب منها في قانونها لا تسمح بالعمل في مثل هذه المهن اي انها تعطي الأولوية للعمالة الوطنية. ولا تقف العمالة الأجنبية عند هذا الحد بل إن العديد منهم أما ممثلين لمجلس إدارات بالشركات التابعة أو ما شابه ذلك اي ان لهم طرق اخري للعمل داخل السودان واستحضر أن أحد موظفي بنك من البنوك الأجنبية راتبه يساوي راتب 30 موظف سوداني ؟؟؟؟

انا لا أرفض وجود هذه العمالة لأن لنا عمالة سودانية تعمل خارج البلاد ولكن راجعوا إمكانياتهم وكفاءاتهم التي خلقت لهم السمعة الجيدة ولو أن الظروف الاقتصادية بالسودان جيدة وان فرص العمل متوفرة لما فكروا بالهجرة للخارج.

ولو كانت الظروف جيدة اي ان :

الاقتصاد معافي والصادرات في تزايد والإنتاج في زيادة أو أن معدل النمو مرتفع أو ان الدخل جيد أو ان أسعار الصرف منخفضة أو علي أسوأ الفروض مستقره وان الهجرات للخارج لم تكن بالحجم الكبير الملحوظ وان فرص العمل متوفرة اي تكفي العمالة الوطنية التي يتخرج من جامعاتها الآلاف الخريجين وان البنوك ا

لكان الأمر City bank أو HSBC Bank الموجودة بها نظام لا نعرفه كالنظام التقليدي حمانا الله كبنك جيد وليس عليه غبار .

فلماذا إذا لا نرجع للسياسات التي تخدم مصلحة العمالة الوطنية والحفاظ عليها ونزرع فيهم حب الوطن والافستفادة من الولاء والالتفاء للوطن

ان سياسات البنك المركزي المتواصلة في عملية المحافظة علي القوة الشراء: Dr:taha [١٧/١٢ ٠٨:٨ ص]ية للنقود وتقليل سعر الصرف ومحاربة الاتجار فية بالسوق الموازي وتقليل حدة التضخم لم تثر بشي ويزداد الأمر سوءا بعد سوء اي ان المعضلة الحقيقية مستمرة وهي ارتفاع سعر الصرف وزيادة التضخم حتي السلع الضرورية والتي تمثل قوت المواطن في خطر وان المرتبات التي يتقاضاها المواطن تتآكل مع التضخم ويزداد الأمر سوء بعد سوء

ونرجع الي ان سياسات البنك المركزي في كونه يركز علي السيولة داخل القطاع المصرفي ويترك خارجها هي المعضلة الأساسية حيث أن حركة النقود خارج القطاع المصرفي أصبحت هي التي تسيطر علي قراءات الواقع الاقتصادي لذلك كل من يسأل عن سعر الصرف لا ينظر للجرائد اليومية بل ينتظر حتي الساعة الحادية عشر ليعلم من خلال العرض والطلب سعر الصرف اي اذا كان هنالك طلب لجهة ما بكمية كبيرة يزداد السعر مباشرة لأنه ينتقل عبر بورصة غير معروف من يديرها ولا يوجد من يحدد مكانهم ولا من وراءهم حسب تصوري وان كان غير ذلك فلماذا لا يتخذ معهم الإجراءات القانونية اللازمة والتي اعتبرها جرائم ضد الإذسانية(الشعب)

فالسياسات التي يتبعها البنك المركزي من زيادة الاحتياطي القانوني للبنوك ومنع تمويل السيارات والعقارات والاسبيرات واستيراد العربات المستعملة والاسبيرات المستعملة جعلت من هذه الأسواق اتجاه مباشر نحو الدولار كسلعة وان المبالغ التي بحوزتهم جعلتهم يتاجرون بالدولار بدلا عن التجارة في أعلاه حتي تاجر القماش ترك القماش وأصبح يتداول بالبيع والشراء بالدولار فمن المتضرر سوي المواطن البسيط. فلذلك لابد من الحلول المستعجلة في التنفيذ ومراجعة كل القوانين والتشريعات التي تخدم مصلحة الدولة والشعب ومراجعة الجهات المختصة بعد تقييمها من خلال الأدوار التي كلفت بها وتحديث بياناتهم .

التعويم " أداة من أدوات السياسة النقدية للدول، تستخدم فقط مع العملات التي تحدد الحكومات قيمتها، و لا تكون متروكة لعوامل أخرى.

ويختلف التعويم عن "انخفاض قيمة العملة"، الذي تحدده السوق المفتوحة على أساس العرض والطلب. والتعويم عكس الربط، فالعملات المربوطة مقابل عملة رئيسية أو سلة عملات يتم تعويمها من خلال "فك" ال ربط جزئياً أو كلياً.

أما انخفاض قيمة العملة فعكسه ارتفاع قيمتها، كما يحدث للعملات الرئيسية في الأسواق الحرة مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو غيرها. إذ ترتفع قيمة تلك العملات أو تنخفض في السوق حسب العرض والطلب، وقوة أساسيات الاقتصادات التي تمثلها،
تأثير التعويم:

من ناحية يقلل الضغط علي البنك المركزي فيما يتعلق بحجم احتياطات العملة الأجنبية . ولكن عندما تكون الظروف متردية بسبب انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة والتي تقدر بحوالي 19.7% في السودان وتدهور مصادر التمويل الأجنبي نتيجة لانخفاض عائدات الصادرات السودانية وارتفاع معدل التضخم فإن التعويم هو آخر مرحلة من مراحل التدهور الاقتصادي. والتعويم يعني انقلاص أسعار السلع المستوردة الضرورية وكذلك السلع المحلية التي يدخل في مكوناتها مواد خام مستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع موجة التضخم فالسلع المستوردة تم معالجتها من قبل البنك المركزي (بمذ شور صدر في العام 2011 وكان من اميز منشورات البنك المركزي لاستيراد السلع الضرورية فقط اما الكمال ية فيمنع منع بات حتي من غير موارد البنك المركزي بحيث يعتمد علي السلع المحلية البديلة ولكن لم يتم تنفيذه).

فالذالك التعويم يؤدي مباشرة إرتفاع موجة التضخم الذي يؤثر سلبا علي المواطن البسيط فالتضخم (يزيد الف قير فقرا ويزيد الغني غنا) كما في تعريف الاقتصاد الإسلامي الذي نشده .

فعمليات التعويم التي قام بها البنك المركزي قبل أكثر من خمسة عشر عاما وقد اصطحبت شعارات ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع كان في بدايتها تشجيع الإنتاج المحلي والصادرات وقد حققت نجاحا كبيرا سرعان ما انتهت بالخطر الاقتصادي في العام 1997 وقل الإنتاج واتجهت الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي تاركة عمليا ت الإنتاج المحلي وتأثيرات التعويم وخروج الرأسمالية المحلية وارتفع سعر الجنيه وتمت معالجته بإزالة الاصفار لتقليل لحجم النقود لدي الجمهور بالكف وليس الكيف (اي القوة الشرائية)

واتبع البنك المركزي سياسة التعويم الجزئي في العام 2012 حيث قام بتعويم الجنيه مقابل الدولار الأمريكي من 2.7 الي 5.6 جنيه رسميا بالبنك وقبل هذا التعويم كان السعر الموازي ما بين 5 الي 6 جنيهات وعمليات ا لزيادة بطيئة جدا اي استقرار نسبي وصدور قرار البنك المركزي بهذا الشأن لم يتعافى سعر الصرف الي يوم

نا هذا حيث وصل الي سقف 15 جنيهه او اكثر ناتج عن تعويم جزئي فهل هنالك دراسات واضحة بهذه الزيادة الناتجة عن التعويم الجزئي؟؟

فإذا كان الأمر كذلك فكيف يفكر بعض خبراء الاقتصاد بالتعويم كحل للمشكلة؟؟

فالفتره التي كان من المفترض أن تستقل لتنفيذ التعويم هي الفتره من العام 2005 حتي 2010 والتي شهد فيها الاقتصاد السوداني استقرارا كان يجب أن تكون النظرة مستقبلية وليست محدوده ولذلك لابد من اتخاذ احتياطات في أن تكون سياسة التعويم أخذت نفس البعد لحل الأزمة في المدى القصير كما ذكر أحد الخبراء في مملكة البحرين الداخلي أن يمدد الي 100 عام (يعني توريث الجيل القادم أخطاء من قبلهم) فالصين أوقفت تقيب الذهب لثلاثون عاما بحجة أن الجيل الحالي اكتفي ولا بد من توفير الباقي للجيل الجديد اي يورثوهم شر واث وليس هموم وديون.

العمالة الاجنبية في القطاع المصرفي :

السوداني (١)

الكفاءة الوظيفية و المعترف بها خارجيا من الكفاءات الوطنية التي تعمل في دول المهجر والتي تأسست من ا لواقع المصرفي والمالي الوطني و التي ساهمت في العديد من البلدان الاجنبية في وضع اللبنة الاساسية للنظام المصرفي الاسلامي و التي تأسست من واقع التطبيق المصرفي بالسودان ولازالت الدول العربية تبحث و تتفكر في التجربة السودانية في المالية الاسلامية.

و ان النظام المالي الاسلامي السوداني النموذج في كل الابحاث و في كل المناسبات و المؤتمرات والمنظمات و المجلس (IFSB) والهيئات الاسلامية علي سبيل المثال لا الحصر مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا (العام للبنوك و المؤسسات المالية بالبحرين و العديد من المؤسسات المالية الاسلامية العالمية التي تعتمد علي خبراءنا المصرفيين وتعترف بهم لضعهم المميز وسمعتهم المالية ذات الكفاءة العالية.

وفي الخليج العربي بل العالم العربي والاسلامي يمتاز السوداني اي الخبرات الوطنية بالصفه الاساسية الامازة و كونه مصرفي تعجز العبارات عن وصفه وذلك للميزات التي يتمتع بها من واقع التدريب و تطبيق سياسات و لوائح بنك السودان المركزي والخبرة التي تكاد أن تتجاوز أربعين عاما من التطبيق للمالية الإسلامية وان الجهاز المصرفي الوحيد في العالم الذي يقوم بتطبيق المالية الإسلامية بالكامل

و على الرغم من ذلك نجد ان نسبة ليست بالقليله من العماله الاجنبية(الموظف غير السوداني) التي تعمل في مجالنا المالي و بمبالغ دولاريه هائلة تجاوزت ال عشرة مليون دولار سنويا تقريبا والتي تمثل حوالي ستون مليون جنية سنويا بالسهر الرسمي وحوالي 140 مليون جنية (مليار بالقديم) اي اذا قارناها مع رأس مال ا لمصرف المصرح له من قبل البنك المركزي وبعد سياسة توفيق الأوضاع توافق تماما رأس مال مصرف محلي جديد واذا قارناها برأس المال الأجنبي خلال 3 سنوات تساوي مصرف أجنبي جديد وكم تساوي من حصية لة قيمة الدواء والسلع الضرورية ???

وقد يقول البعض هي سياسة المصرف التجاري الخاص وهذا صحيح ولكن أقول أن المبالغ تدفع بالدولار بدلا عن العملة الوطنية كما في سائر البلدان التي تحتاج لمثل هذا النوع من العمالة للندرة أو للمعرفة لإدارة رؤوس الأموال الكبيرة وهذا غير موجود بالسودان لأن حجم رأس المال في المصارف السودانية ضعيف إذا ما قارناه بالمصارف العالمية بالخارج وان الخبرات التي تأتي من الخارج ليس لها أي دور فاعل في الاقتصاد السوداني و إنما العكس تماما وذلك لأن استخدام العمالة الوطنية اي إعادة تدوير النقود داخل الدولة وليس التحويلا للخارج.

وان السياسة المالية بالبنك المركزي كانت سابقا تعطي البنوك الأجنبية فقط حق تعيين المدير العام كاجنبي ولكن في فترة اتفاقية السلام والاستقرار النسبي للاقتصاد وتوفر العملة الأجنبية سمحت السياسة النقدية ل

لبنك المركزي حوالي 10% من العمالة للبنوك الأجنبية تكون لغير السودانين!!! أما الآن فالوضع تغير كثيرا وأصبحت الهجرات الي الخارج في زيادة مستمرة للبحث عن العمل خارج السودان وان نوعية العمالة بالقطاع المصرفي السوداني تنحصر في جنسيات عربية تتفوق عليها خارجيا من حيث الكفاءة فهل هم يتفوقون علينا في المالية الإسلامية وتاريخنا المميز فيها داخليا؟؟؟؟
اني اري استنزاف للموارد ليس إلا و ان هذا الوضع سابقاً ليس له الاثر الكبير نسبة للموارد المميزه للدوله اما الان الكل يعلم معاناه الاقتصاد في عمليات الصادر و جلب الموارد الخارجية و ان الاستيراد اصبح له اولويات كالمواد الضرورية و الأدوية و لذلك فان شح النقد الاجنبي و الفارق الكبير بين السعر الرسمي و السعر الموازي الذي يصل للضعف او اكثر .

لابد للبنك المركزي ان يقف عندها ليعطي الاولويات حقها و الاجابة على هذه الاسئلة؟

- 1/ هل الخبرات المصرفية المحلية غير كافية لتغطيه العجز في العمالة؟
- 2/ و هل حجم القطاع المصرفي يحتاج لمثل هذا النوع من العمالة الاجنبية؟
- 3/ و هل حجم المبالغ التي تدفع لمثل هذا النوع من العمالة يتوازن مع العمالة المحلية؟
- 4/ و هل الحاجة للمناصب العليا في البنوك التجارية ان تكون بنسبة عالية جداً اجانب؟؟
- 5/ و هل يصعب للبنك المركزي ان يضع لوائح و سياسات لمثل هذا النوع من العمالة اللاجنبية ؟
- 6/ و هل تم مراجعة حجم المبالغ المحولة للخارج ومقارنتها مع اجمالي المرتبات و المخصصات التي تمنح للعمالة الوطنية؟؟

7/ و لماذا تكون الادارة العليا كلها او الحجم الاكبر اجانب؟

وهل النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والمقدرة 10% لها تقرير سنوي عن التغيير والاضافة؟

وهل حجم المرتبات التي تدفع لهذه العمالة محددة ومرصوده ؟

وهل يتم مراقبة المبالغ بالعملة الأجنبية التي تدفع لهم بحيث لا يتم بيعها في السوق الموازي؟

ولماذا تدفع اساسا بعملة غير العملة الوطنية المحددة بالسعر الرسمي؟؟؟

هذه بعض التساؤلات التي لا بد من التفكير فيها وعمل دراسة مستفيضة عن أهمية وجودهم من عدمها واستحضار أن أكبر بنك من حيث حقوق الملكية في العالم أن المدير الإقليمي والمسئول عن أفريقيا بشكل عام هو سوداني الجنسية للكفاءة والدراية وان بعض البنوك الأجنبية إدارتها بالكامل سودانيين وهي تتمتع باستقرار وتطور ملحوظ .

و ما يقلقني الهجرة المستمرة للعمالة المحلية للخارج سواء من القطاع المصرفي و القطاع المالي بشكل عام و استخدام عمالة اجنبية بأضعاف ما يحصل عليه العمالة المحلية لا بد من النظرة المستعجلة لمثل هذا النوع من التوظيف ومراجعة السياسة النقدية ليس بانتظار العام القادم 2017 بل بمنشورات كمثل المنشورات التي سمعنا حث لمثل هذا النوع من العمالة أن تكون 10%.

العمالة الاجنبية في القطاع المصرفي: السوداني

الكفاءة الوظيفية و المعترف بها خارجيا من الكفاءات الوطنية التي تعمل في دول المهجر والتي تأسست من ا لواقع المصرفي والمالي الوطني و التي ساهمت في العديد من البلدان الاجنبية في وضع اللبنة الاساسية للنظام المصرفي الاسلامي و التي تأسست من واقع التطبيق المصرفي بالسودان ولازالت الدول العربية تبحث و تتفكر في التجربة السودانية في المالية الاسلامية.

و ان النظام المالي الاسلامي السوداني النموذج في كل الابحاث و في كل المناسبات و المؤتمرات والمنظمات و المجلس (IFSB) والهيئات الاسلامية علي سبيل المثال لا الحصر مجلس الخدمات المالية الاسلامية بماليزيا (العام للبنوك و المؤسسات المالية بالبحرين و العديد من المؤسسات المالية الاسلامية العالمية التي تعتمد علي خبراءنا المصرفيين وتعترف بهم لوضعهم المميز وسمعتهم المالية ذات الكفاءة العالية. وفي الخليج العربي بل العالم العربي والاسلامي يمتاز السوداني اي الخبرات الوطنية بالصفه الاساسية الامانة و كونه مصرفي تعجز العبارات عن وصفه وذلك للميزات التي يتمتع بها من واقع التدريب و تطبيق سياسات و لوائح بنك السودان المركزي والخبرة التي تكاد أن تتجاوز أربعين عاما من التطبيق للمالية الإسلامية وان الجهاز المصرفي الوحيد في العالم الذي يقوم بتطبيق المالية الإسلامية بالكامل.

و على الرغم من ذلك نجد ان نسبة ليست بالقليله من العماله الاجنبية(الموظف غير السوداني) التي تعمل في مجالنا المالي و بمبالغ دولاريه هائلة تجاوزت ال عشرة مليون دولار سنويا تقريبا والتي تمثل حوالي ستون مليون جنية سنويا بالسعر الرسمي وحوالي 140 مليون جنية (مليار بالقديم) بالسوق الموازي (السوق الاسود) اي اذا قارناها مع رأس مال المصرف المصرح له من قبل البنك المركزي وبعد سياسة توفيق الأوضاع توافق تماما رأس مال مصرف محلي جديد واذا قارناها برأس المال الأجنبي خلال 3 سنوات تساوي مصر ف أجنبي جديد وكم تساوي من حصيلة قيمة الدواء والسلع الضرورية ؟؟؟

وقد يقول البعض هي سياسة المصرف التجاري الخاص وهذا صحيح ولكن أقول أن المبالغ تدفع بالدولار بدلا عن العملة الوطنية كما في سائر البلدان التي تحتاج لمثل هذا النوع من العمالة للندرة أو للمعرفة لإدارة رؤوس الأموال الكبيرة وهذا غير موجود بالسودان لأن حجم رأس المال في المصارف السودانية ضعيف إذا ما قارناه بالمصارف العالمية بالخارج وان الخبرات التي تأتي من الخارج ليس لها أي دور فاعل في الاقتصاد السوداني و إنما العكس تماما وذلك لأن استخدام العمالة الوطنية اي إعادة تدوير النقود داخل الدولة وليس التحويلات للخارج.

وان السياسة المالية بالبنك المركزي كانت سابقا تعطي البنوك الأجنبية فقط حق تعيين المدير العام كاجنبي ولكن في فترة اتفاقية السلام والاستقرار النسبي للاقتصاد وتوفر العملة الأجنبية سمحت السياسة النقدية ل

لبنك المركزي حوالي 10% من العمالة للبنوك الأجنبية تكون لغير السودانين!!! أما الآن فالوضع تغير كثيرا وأصبحت الهجرات الي الخارج في زيادة مستمرة للبحث عن العمل خارج السودان وان نوعية العمالة بالقطاع المصرفي السوداني تنحصر في جنسيات عربية تتفوق عليها خارجيا من حيث الكفاءة فهل هم يتفوقون علينا في المالية الإسلامية وتاريخنا المميز فيها داخليا؟؟؟؟
اني اري استنزاف للموارد ليس إلا و ان هذا الوضع سابقاً ليس له الاثر الكبير نسبة للموارد المميزه للدوله اما الان الكل يعلم معاناه الاقتصاد في عمليات الصادر و جلب الموارد الخارجية و ان الاستيراد اصبح له اولويات كالمواد الضرورية و الأدوية و لذلك فان شح النقد الاجنبي و الفارق الكبير بين السعر الرسمي و السعر الموازي الذي يصل للضعف او اكثر .

لابد للبنك المركزي ان يقف عندها ليعطي الاولويات حقها و الاجابة على هذه الاسئلة؟

- 1/ هل الخبرات المصرفية المحلية غير كافية لتغطية العجز في العمالة؟
- 2/ و هل حجم القطاع المصرفي يحتاج لمثل هذا النوع من العمالة الاجنبية؟
- 3/ و هل حجم المبالغ التي تدفع لمثل هذا النوع من العمالة يتوازن مع العمالة المحلية؟
- 4/ و هل الحاجة للمناصب العليا في البنوك التجارية ان تكون بنسبة عالية جداً اجانب؟؟
- 5/ و هل يصعب للبنك المركزي ان يضع لوائح و سياسات لمثل هذا النوع من العمالة اللاجنبية ؟
- 6/ و هل تم مراجعة حجم المبالغ المحولة للخارج ومقارنتها مع اجمالي المرتبات و المخصصات التي تمنح للعمالة الوطنية؟؟

7/ و لماذا تكون الادارة العليا كلها او الحجم الاكبر اجانب؟

وهل النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والمقدرة 10% لها تقرير سنوي عن التغيير والاضافة؟

وهل حجم المرتبات التي تدفع لهذه العمالة محددة ومرصوده ؟

وهل يتم مراقبة المبالغ بالعملة الأجنبية التي تدفع لهم بحيث لا يتم بيعها في السوق الموازي؟

ولماذا تدفع اساسا بعملة غير العملة الوطنية المحددة بالسعر الرسمي؟؟؟

هذه بعض التساؤلات التي لا بد من التفكير فيها وعمل دراسة مستفيضة عن أهمية وجودهم من عدمها واستحضار أن أكبر بنك من حيث حقوق الملكية في العالم أن المدير الإقليمي والمسئول عن أفريقيا بشكل عام هو سوداني الجنسية للكفاءة والدراية وان بعض البنوك الأجنبية إدارتها بالكامل سودانيين وهي تتمتع باستقرار وتطور ملحوظ .

و ما يقلقني الهجرة المستمرة للعمالة المحلية للخارج سواء من القطاع المصرفي و القطاع المالي بشكل عام و استخدام عمالة اجنبية بأضعاف ما يحصل عليه العمالة المحلية لا بد من النظرة المستعجلة لمثل هذا النوع من التوظيف ومراجعة السياسة النقدية ليس بانتظار العام القادم 2017 بل بمنشورات كمثله المنشورات التي سمعنا حث لمثل هذا النوع من العمالة أن تكون 10%.

من خلال تحليل الودائع المصرفية بالعملة المحلية والبالغ قدرها 52.871 مليون نصيب البنوك الاجنبية منها : حوالي 14.1% حسب نشرة المعلومات المصرفية باتحاد المصارف السوداني يناير/ديسمبر 2015 والعرض الاقتصادي والمالي /بنك السودان المركزي وايضا لها نصيب مقدر من الودائع بالعملة الحرة تقريبا أكثر من 12% من اجمالي الودائع المصرفية بالعملتين المحلية والحرة والبالغ عددها بنهاية ديسمبر 2015م حوالي 63.8 مليون.

اي ان رأس المال الأجنبي للمصارف بالسودان نسبة كبيرة منه عبارة عن احتياطي قانوني ومبالغ بالعملة الصعبة محتفظ بها بالبنك المركزي وأن استثماراتها بنسبة كبيرة في الاستثمار غير المباشر ولذلك التوجيه لابد أن يتم للزراعة والصناعة وتشجيع الصادرات والتنمية الاقتصادية وعدم السماح لمثل هذه البنوك باستقطاب الودائع الحكومية أو العمليات الاستثمارية الحكومية بالعملة المحلية ولا بد من زيادة رأسمالها أسوة بالبنوك الأجنبية في اي دولة عربية ولو تم احتساب العائد علي هذه البنوك لنجد أن فترة استرداد رأس المال أقل مما هو متوقع وان كان غير ذلك فلماذا كل هذه الرواتب الدولارية العالية وذلك لأن هذه البنوك تستثمر بارباحها داخل السودان ان ما أعنيه عن دور العمالة غير السودانيين في القطاع المصرفي ضعيف جدا وذلك لضعف الدور الذي تقوم به البنوك الأجنبية نفسها في التنمية الاقتصادية وذلك لضعف رأس مالها

وان البنوك الأجنبية تنافس البنوك الوطنية في الودائع المصرفية المحلية اي انها غير موجهة التوجيه السليم لذلك تأتي عبارة لا حاجة للعمالة غير السودانيين وذلك لأن المنتجات التي تستخدمها هذه البنوك ليست بالشيء الجديد علي القطاع المصرفي السوداني وان الكفاءات الوطنية هي التي تدير هذه المنتجات وما علي هذه الولاية الأجنبية إلا التوقيع (اي امضاء نابليون) ويتعاطون المبالغ الدولارية العالية وكأنهم هم السكان الأصليون الأمر الآخر أن هذه العمالة تنحصر في دول ليس هم أصحاب هذه البنوك إلا القليل منهم وان هذه الدول التي ينتمون إليها الأغلب منها في قانونها لا تسمح بالعمل في مثل هذه المهن اي انها تعطي الأولوية للعمالة الوطنية. ولا تقف العمالة الأجنبية عند هذا الحد بل إن العديد منهم أما ممثلين لمجلس إدارات بالشركات التابعة أو ما شابه ذلك اي ان لهم طرق اخري للعمل داخل السودان واستحضر أن أحد موظفي بنك من البنوك الأجنبية راتبه يساوي راتب 30 موظف سوداني ؟؟؟؟

انا لا أرفض وجود هذه العمالة لأن لنا عمالة سودانية تعمل خارج البلاد ولكن راجعوا إمكانياتهم وكفاءاتهم التي خلقت لهم السمعة الجيدة ولو أن الظروف الاقتصادية بالسودان جيدة وان فرص العمل متوفرة لما فكروا بالهجرة للخارج.

ولو كانت الظروف جيدة اي ان :

الاقتصاد معافي والصادرات في تزايد والإنتاج في زيادة أو أن معدل النمو مرتفع أو ان الدخل جيد أو ان أسعار الصرف منخفضة أو علي أسوأ الفروض مستقره وان الهجرات للخارج لم تكن بالحجم الكبير الملموح

ظ وان فرص العمل متوفرة اي تكفي العمالة الوطنية التي يتخرج من جامعاتها الآلاف الخريجين وان البنوك ا
لكان الأمر City bank أو HSBC Bank الموجودة بها نظام لا نعرفه كالنظام التقليدي حمانا الله كبنك
جيد وليس عليه غبار .

فلماذا إذا لا نرجع للسياسات التي تخدم مصلحة العمالة الوطنية والحفاظ عليها ونزرع فيهم حب الوطن والا
ستفادة من الولاء والالتقاء للوطن

ان سياسات البنك المركزي المتواصلة في عملية المحافظة علي القوة الشراء: Dr:taha [١٧/١٢ ٨:٠٨ ص]
ية للنقود وتقليل سعر الصرف ومحاربة الاتجار فية بالسوق الموازي وتقليل حدة التضخم لم تثمر بشي ويزداد
الأمر سوءا بعد سوء اي ان المعضلة الحقيقية مستمرة وهي ارتفاع سعر الصرف وزيادة التضخم حتي السلع
الضرورية والتي تمثل قوت المواطن في خطر وان المرتبات التي يتقاضاها المواطن تتآكل مع التضخم ويزداد
الأمر سوء بعد سوء

ونرجع الي ان سياسات البنك المركزي في كونه يركز علي السيولة داخل القطاع المصرفي ويترك خارجها هي
المعضلة الأساسية حيث أن حركة النقود خارج القطاع المصرفي أصبحت هي التي تسيطر علي قراءات الواق
ع الاقتصادي لذلك كل من يسأل عن سعر الصرف لا ينظر للجرائد اليوميه بل ينتظر حتي الساعة الحادية
عشر ليعلم من خلال العرض والطلب سعر الصرف اي اذا كان هنالك طلب لجهة ما بكمية كبيرة يزداد الس
عر مباشرة لأنه ينتقل عبر بورصة غير معروف من يديرها ولا يوجد من يحدد مكانهم ولا من وراءهم حس
ب تصوري وان كان غير ذلك فلماذا لا يتخذ معهم الإجراءات القانونية اللازمة والتي اعتبرها جرائم ضد الإذ
سانية(الشعب)

فالسياسات التي يتبعها البنك المركزي من زيادة الاحتياطي القانوني للبنوك ومنع تمويل السيارات والعقارات
والاسبيرات واستيراد العربات المستعملة والاسبيرات المستعملة جعلت من هذه الأسواق اتجاه مباشر
نحو الدولار كسلعة وان المبالغ التي بحوزتهم جعلتهم يتاجرون بالدولار بدلا عن التجارة في أعلاه حتي تاجر ال
قماش ترك القماش وأصبح يتداول بالبيع والشراء بالدولار فمن المتضرر سوي المواطن البسيط.
فلذلك لا بد من الحلول المستعجلة في التنفيذ ومراجعة كل القوانين والتشريعات التي تخدم مصلحة الدولة وال
شعب ومراجعة الجهات المختصة بعد تقييمها من خلال الأدوار التي كلفت بها وتحديث بياناتهم.

لا لتعويم الجنيه السوداني :

"التعويم" أداة من أدوات السياسة النقدية للدول، تستخدم فقط مع العملات التي تحدد الحكومات قيمتها، ولا تكون متروكة لعوامل أخرى ويختلف التعويم عن "انخفاض قيمة العملة"، الذي تحدده السوق المفتوحة على أساس العرض والطلب. والتعويم عكس الربط، فالعملات المربوطة مقابل عملة رئيسية أو سلة عملات يتم تعويمها من خلال "فك" ال ربط جزئيا أو كليا. أما انخفاض قيمة العملة فعكسه ارتفاع قيمتها، كما يحدث للعملات الرئيسية في الأسواق الحرة مثل الدولار الأمريكي أو اليورو أو غيرها. إذ ترتفع قيمة تلك العملات أو تنخفض في السوق حسب العرض والطلب، وقوة أساسيات الاقتصادات التي تمثلها، تأثير التعويم:

من ناحية يقلل الضغط علي البنك المركزي فيما يتعلق بحجم احتياطيات العملة الأجنبية . ولكن عندما تكون الظروف متردية بسبب انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة والتي تقدر بحوالي 19.7% في السودان وتدهور مصادر التمويل الأجنبي نتيجة لانخفاض عائدات الصادرات السودانية وارتفاع معدل التضخم فإن التعويم هو آخر مرحلة من مراحل التدهور الاقتصادي. والتعويم يعني انقلاص أسعار السلع المستوردة الضرورية وكذلك السلع المحلية التي يدخل في مكوناتها مواد خام مستوردة مما يؤدي إلي ارتفاع موجة التضخم فالسلع المستوردة تم معالجتها من قبل البنك المركزي (بمذ شور صدر في العام 2011 وكان من اميز منشورات البنك المركزي لاستيراد السلع الضرورية فقط اما الكمالية فيمنع منع بات حتي من غير موارد البنك المركزي بحيث يعتمد علي السلع المحلية البديلة ولكن لم يتم تنفيذه).

فلذلك التعويم يؤدي مباشرة إرتفاع موجة التضخم الذي يؤثر سلبا علي المواطن البسيط فالتضخم (يزيد الفير فقرا ويزيد الغني غنا) كما في تعريف الاقتصاد الإسلامي الذي نشده . فعمليات التعويم التي قام بها البنك المركزي قبل أكثر من خمسة عشر عاما وقد اصطحبت شعارات ناكل مما نزرع ونلبس مما نضع كان في بدايتها تشجيع الإنتاج المحلي والصادرات وقد حققت نجاحا كبيرا سرعان ما انتهت بالخطر الاقتصادي في العام 1997 وقل الإنتاج واتجهت الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي تاركة عمليات الإنتاج المحلي وتأثيرات التعويم وخروج الرأسمالية المحلية وارتفع سعر الجنيه وتمت معالجته بإزالة الاضفار لتقليل لحجم النقود لدي الجمهور بالكف وليس الكيف (اي القوة الشرائية)

واتبع البنك المركزي سياسة التعويم الجزئي في العام 2012 حيث قام بتعويم الجنيه مقابل الدولار الأمريكي من 2.7 الي 5.6 جنيه رسميا بالبنك وقبل هذا التعويم كان السعر الموازي ما بين 5 الي 6 جنيهات وعمليات الازيادة بطيئة جدا اي استقرار نسبي وصدور قرار البنك المركزي بهذا الشأن لم يتعافى سعر الصرف الي يوم

نا هذا حيث وصل الي سقف 15 جنيه او اكثر ناتج عن تعويم جزئي فهل هنالك دراسات واضحة بهذه الزيادة الناتجة عن التعويم الجزئي؟؟

فإذا كان الأمر كذلك فكيف يفكر بعض خبراء الاقتصاد بالتعويم كحل للمشكلة؟؟

فالفترة التي كان من المفترض أن تستقل لتنفيذ التعويم هي الفترة من العام 2005 حتي 2010 والتي شهد فيها الاقتصاد السوداني استقرارا كان يجب أن تكون النظرة مستقبلية وليست محدودة ولذلك لا بد من اتخاذ احتياطات في أن تكون سياسة التعويم أخذت نفس البعد لحل الأزمة في المدى القصير كما ذكر أحد الخبراء في مملكة البحرين الداخلي أن يمدد الي 100 عام (يعني توريث الجيل القادم أخطاء من قبلهم) فالصين أوقفت تقيب الذهب لثلاثون عاما بحجة أن الجيل الحالي اكتفي ولا بد من توفير الباقي للجيل الجديد اي يورثوهم شرقات وليس هموم وديون.

فقعة الدولار :

د طه يوسف حسين

الاسبوع الحالي شهد تراجعاً للدولار بصورة ملفته بعد الارتفاع الجنوبي ووصوله الي ما يقارب الـ (17) جنيها واصبح مسار حديث كثير من القطاعات والكثير من الخبراء يكررون أن حل المشكلة في سعر الصرف هي الإنتاج ومن ثم الصادر وهو حل تفكري ولكن في الواقع التطبيقي غير موجود وذلك لأن الإنتاج له عوامل كثيرة منها الطرق والبنية التحتية والمواد الخام (التي تحتاج لموارد النقد الأجنبي) وتوفير حوافز للمنتجين كإزالة الرسوم الجمركية علي الصادرات السودانية للخارج والرسوم الحكومية كرسوم المحليات والعمور لتشجيع المنتجين وأهمها إيقاف الاستيراد للسلع الكمالية وبالذات التي تنتج محليا كالتوم والصابون ومنتجات الألبان والفواكه بجميع أنواعها.

والحقيقة التي يعلمها الجميع ان المشتري الأساسي للدولار هو الحكومة فلا بد للحكومة أن تعمل بنظام التسويات مع الواردات الضرورية في حساب تبادلي (المقايضة) كالمنتجات السعودية لأنها تستورد الماشية بصفة دورية ومع الصين لأن الميزان التجاري بيننا يحقق فائض لصالح السودان فلذلك ان تالجا الحكومة لنظام التسوية بعيدا عن الدولار والتركيز على الايوان الصيني الذي دخل ضمن سلة العملات وأصبح يتداول به عالميا وبذلك لا بد من إنشاء بنك صيني في السودان يختص بالصادرات السودانية واستزراع الأراضي البور والتي تقدر بحوالي 93% من الأراضي بالسودان والمستخدم فقط 6.7% حسب تقرير منظمة الغذاء العالمي من إجمالي 200 مليون هكتار.

وهذا يقل الطلب علي الدولار ويتناقص الي أدنى قيمة له .